

AMERICAN  
UNIVERSITY OF  
BEIRUT





A. U. D. LIBRARY





CA  
352.6569  
L92m A  
C.1



٢١٧

مرسوم اشتراعي

رقم ٣٢ ل

بتعديل بعض مواد من القرار

١٣٠٨ تاريخ ١٠ اذار سنة ١٩٣٢

المختص بتنظيم البلديات

Gift. Cat. Sept. 1935

48330

مطبعة خليفة - بيروت

التعليق:  
١١١٥ ل  
١١١٥ ل





## مرسوم اشتراعي رقم ٣٢ ل .

بتعديل بعض مواد من القرار ١٢٠٨ تاريخ ١٠ اذار سنة ١٩٢٢

### المختص بتنظيم البلديات

ان رئيس الجمهورية اللبنانية رئيس الحكومة  
بناء على قراري المفوض السامي رقم ٥٥ و ٥٦ تاريخ ٩ ايار سنة ١٩٣٢  
بناء على القرار ١٢٠٨ تاريخ ١٠ اذار سنة ١٩٢٢  
بناء على اقتراح مدير الداخلية وبعد موافقة مجلس المديرين

### يرسم ما يأتي

المادة الاولى — عدلت المادة الاولى من القرار ١٢٠٨ تاريخ ١٠ اذار سنة ١٩٢٢ على الوجه الآتي:  
( يقوم مجلس بلدي منتخب بادارة المصالح البلدية في كل بلدة في قاعدة محافظة  
او قضاء وفي مراكز الاصطيف . اما تعيين هذه الاماكن فيكون بمقتضى قرار  
بصدره مدير الداخلية )

المادة الثانية — عدلت المادة الخامسة كما يأتي :  
( ان ابقاء بلدية ما او انشاء بلدية جديدة طبقاً لاحكام المادتين الثانية والثالثة  
لا يعد نهائياً في الاصل الا اذا تمكن المجلس البلدي من تقديم ميزانية تشمل  
على دخل بلدي اكيد قدره ( ٥٠٠ ) ليرة لبنانية سورية على الاقل ويجب ان  
تم هذه الموافقة في خلال تسعين يوماً تبدي من تاريخ نشر القرار الذي  
يقضي ببقاء البلديات او بانشائها . وعليه فان البلديات الموجودة التي لا تشمل  
ميزانيتها على دخل بلدي اكيد قدره ( ٥٠٠ ) ليرة لبنانية سورية يمكن  
الفاؤها بموجب مرسوم ) .

المادة الثالثة — عدلت المادة ١٢ كما يأتي :  
( يجري تحديد اراضي البلدية وفقاً لاحكام المواد ٣ و ٧ و ١١ من هذا  
القرار من قبل المكتب الفني في مديرية الداخلية وعلى نفقة البلديات ذات  
الشأن على ان يتأيد هذا التحديد بقرار من مديرية الداخلية بعد استطلاع رأي  
المجلس البلدي المحلي ورأي مجلس ادارة القضاء ) .



المادة الرابعة — عدلت المادة ٤٤ كما يأتي :

( يجب ان تكون الدعوة الى الاجتماع خطياً وان ترسل الى منارل الاعضاء قبل الجلسة بثلاثة ايام على الاقل واذا كانت هناك ضرورة تقضي بالاستعجال ازلت المدة المذكورة الى اربع وعشرين ساعة على ان المجلس يحق له عند افتتاح الجلسة ان ينظر هل تلك الضرورة موجودة حقيقة ام لا . ويحق للمحافظ حتى بعد المناقشة في هذا الشأن ان يحتم بما له من الحق الرسمي او بناء على طلب مفصل من عضو او عدة اعضاء عقد جلسة اخرى للمناقشة في المواضيع نفسها التي ادرجت في بيان الجلسة التي قيل انها ضرورية مستعجلة .

( ويحق للمجلس البلدي ان يضرب مواعيد محددة لجلساته وعند ذلك يجب ان يبلغ الاعضاء بيان المواضيع المعينة التي يراد التناقش فيها في كل جلسة وان يكون ابلاغها اليهم طبقاً لما نص عليه في الفقرة الاولى من هذه المادة .  
( وكل دعوة الى الاجتماع او بيان لمواضيع المناقشة في الجلسات او للاجداول المذكورة يجب ان تذكر في سجل المناقشات والا اعتبرت باطلة ) .

المادة الخامسة — عدلت المادة ٤١ كما يأتي :

( ان السكرتير الذي ينتخبه المجلس البلدي يضع محضراً بكل جلسة ويجوز ان يعاونه موظف او عدة موظفين في البلدية فيحضرون حينئذ الجلسة من غير ان يشتركوا في المناقشات . ويجب ان تعلق نسخة من كل محضر على باب دار البلدية في خلال ثمانية ايام ) .

المادة السادسة — عدلت المادة ٤٥ كما يأتي :

( ان المجلس البلدي يصدر قراراته في شأن المسائل البلدية ويبيدي اراءه كلها اقتضت القوانين والانظمة ابداءه او طلبت منه ذلك السلطات العليا . وهو محضر امانيه في ما يختص بالصالح المحلية ويقوم بالتعيينات والاقتراحات المختصة بالتعيين ووضع قوائم باسماء المرشحين لبعض الوظائف او لما فيه بعض الفوائد طبقاً للقوانين والانظمة . ويفحص حسابات رئيس واميين صندوق البلدية . ويجوز للمجالس البلدية المتجاورة بعد الحصول على ترخيص من المحافظ ان تتفاوض فيما بينها لدرس المسائل التي فيها علاقة بمصالحها المشتركة ) .

المادة السابعة — عدلت المادة ٤٦ كما يأتي :

( يرسل رئيس البلدية نسختين من كل قرار في خلال ثمانية ايام بواسطة



القائم مقام الى المحافظ فيسجل وصولها في سجل خاص ثم يرفها الى مديرية الداخلية ويشفها برأيه مفصلا عند ما تكون هذه القرارات متعلقة بامور يقتضي مصادقة مدير الداخلية عليها طبقا للمادة (٤٨) .

المادة الثامنة — عدات المادة ٤٧ كما يأتي :

( ان المجلس البلدي يقرر بمناقشاته الامور الاتية (١) كيفية ادارة املاك البلدية (٢) شروط العقود المختصة بانتزيم او بالايجار على شرط ان لا تزيد مدة العقد عن ثماني عشرة سنة الاملاك الزراعية وغيرها الخارجة عن المدن وعن تسع سنين للاملاك الاخرى (٣) شراء عقارات بشرط ان تكون قيمتها وقيمة ما وافقت البلدية على شرائه في خلال السنة نفسها لا تزيدان عن عشر الدخل البلدي العادي (٤) المشاريع والحطط المختصة باصلاح كبير او بصيانة اماكن او عقارات بشرط ان تكون النفقة اللازمة لها ولمشروعات اخرى من نوعها وافقت عليها البلدية في خلال السنة نفسها لا تزيد عن خمس الدخل البلدي العادي ولا تتجاوز في حال من الاحوال ٢٥٠٠ ليرة لبنانية سورية (٥) تأمين املاك البلدية عند شركات الضمان (٦) تخصيص ملك بلدي لمصاحبة مسا بلدية مالم يكن هذا الملك قد خصص لمصلحة عامة (٧) قبول او رفض الهبات او الاشياء الموصى بها التي تقدم للبلدية من غير ان تنشأ عنها اعباء او تشتت فيها شروط او تخصص عقارات وبدون ان تكون تلك الهبات او الاشياء الموصى بها مدعاة لاعتراضات من قبل عائلات الواهين او المورثين

( ان قرارات المجلس البلدي المختصة بالتؤون المنصوص عليها في الفقرة الاولى تعتبر نافذة بذاتها بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ ارسال نسخ عنها الى المحافظ . غير انه يحق للمحافظ ان يلغي القرارات المذكورة في خلال الخمسة عشر يوماً امامن تلقاء نفسه لكونها مخافة لاحكام هذا القرار او للقوانين والانظمة واما بناء على طلب فريق آخر ذي شأن في هذا المشروع وكذلك يحق للمحافظ ان يوقف تنفيذ قرار المجلس البلدي مدة ثمانية ايام اخرى كما انه يستطيع ان يوافق على التنفيذ الاجل قبل نهاية الخمسة عشر يوماً المتقدم ذكرها وتدخل في الهلة لذكورة الثمانية ايام التي تقضي المادة الثالثة والخمسين بمنحها لسكل فريق ثالث يريد ان يطلب الغاء القرار البلدي المتقدم الذكر ) .

المادة التاسعة — عدلت المادة ٤٨ كما يأتي :

( لا تنفيذ قرارات البلدية في الامور التالية الا بعد موافقة مدير الداخلية )  
(١) ميزانية البلدية (٢) رسوم البلدية (٣) التعريفات والنظامات المتعلقة بجميع ايرادات البلدية كلها (٤) التكاليف غير العادية والقروض البلدية (٥) شروط العقود المختصة بالتلزم والايجار التي تتجاوز مدتها ثمانية عشر عاما فيما يخص بالاملاك الزراعية الحساسة عن المدن وتسع سنوات فيما يتعلق بالاملاك الاخرى (٦) بيع او مقايضة املاك بلدية (٧) شراء عقارات او انشاء مباني جديدة او تجديد بناية كاملة او بعضها وتنفيذ مشروعات او خطط يراد بها الاصلاح او صيانة اماكن وعقارات او تنقيص نفقات تتجاوز المبالغ المحددة في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة السابعة والاربعين (٨) تسوية الاختلافات والمنازعات (٩) تخصيص ملك بلدي لمصلحة ما بعد ان كان مخصصا لمصلحة عامة (١٠) ما يراد احدائه من تعيين مراتب الشوارع والساحات العامة او ادخال تغيير عليه او تعديل او تحديد او توسيع او الغاء او تسمية وكذلك انشاء او الغاء الحدائق والمنزهات العامة والساحات التي تقام فيها الاسواق العامة واماكن الرماية والسباق او وضع خطط لتقويم شوارع البلدية العامة وتمهدها او ادخال تعديل على خطط موضوعة من هذا النوع (١١) قبول الهبات او الاشياء الموصى بها الممنوحة للبلدية حينما ينجم عنها تحمل اعباء او تقتضي شروطا او تخصيص املاك عقارية او حينما تكون باعنا على اعتراض من قبل بعض العائلات (١٢) اشاء الاسواق او الغاؤها او احدات تغيير فيها ما عدا الاسواق البسيطة المخصصة للتموين .

( على مدير الداخلية ضمن مهلة خمسة ايام ان يبت نهائيا في شأن القرارات المعروضة عليه للتصديق او ان يطلب الابصاحات الاضافية اللازمة لانارة وجدانه .

المادة العاشرة — عدلت المادة ٥٠ كما يأتي :

( ان المجلس البلدي يتناقش في حسابات الادارة التي يقدمها له رئيس البلدية في كل عام كما انه يطلع على حسابات الاموال التي يحصلها الجباة ويتناقش فيها ويقرها ما عدا الحساب النهائي وذلك وفقا للمادة ٩١ من القرار ١٢٠٨ ) .



المادة ١١ — عدلت المادة ٥٢ كما يأتي :

( ان مدير الداخلية هو الذي يصدر القرار القاضي بالابطال ويمكنه ان يصدر هذا القرار بمجرد ماله من السلطة او بناء على اقتراح او معارضة ذوي المصلحة في كل آن اما الابطال الذي يقضي به السبب المنصوص عليه في الفقرة الثامنة من المادة الثانية والخمسين فيقرره المحافظ . واذا اراد شخص ثالث ان يطلب الالغاء وجب عليه ان يقدم طلبه الى دوائر القضاء بحلال ثمانية ايام تبديء من يوم وضع الاعلان على باب دار البلدية والا كان طلبه لغوا . ويجب ان يعطى وصل بالطلب المذكور ، واذا اسند الطلب الى فساد في القرار المتعرض عليه فيقدم حينئذ بلا ابطاء بواسطة المحافظ الى مدير الداخلية وهو يفصل به في خلال شهر واحد وتكون قرارات مدير الداخلية القاضي بالابطال مبرمة غير قابلة الاستئناف غير انه يجب ان يبين فيها الاسباب التي اوجبت ابطالها . اما الالغاء المبني على السبب المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثانية والخمسين فهو قابل للاستئناف لدى مجلس القضايا الادارية بمقتضى احكام المادة الرابعة والاربعين من هذا القرار . )

المادة ١٢ — عدلت المادة ٦٦ كما يأتي :

( حينما يشرع رئيس البلدية بتلزم ما لحساب البلدية يجب ان يماونه عضوان بليديان يعينهما المجلس البلدي قبل ميعاد التلزم واذا لم يعينهما المجلس فانهما يستدعيان بحسب ترتيب مراكر الاعضاء في جدولهم ويجب ايضاً ان يحضر امين صندوق البلدية او من يقوم بوظيفته في المناقصة او المزايدة المختصة بالتلزم . واذا كان للتلزم علاقة بالاشغال العمومية وجب ابلاغ ذلك الى المكتب الفني في مديرية الداخلية لترسل احد موظفيه لحضور التلزم بالنيابة عنه وكل خلاف يقوم في سبيل الاعمال التمهيدية المختصة بالالتزام يحمله الرئيس والعضوان المعاوان له بغالبية الاصوات في الجلسة نفسها ويبقى للمعارض حق الاتجاه الى الطرق التي يجيزها له القانون . ويكون لامين صندوق البلدية ومدوب المكتب الفني صوت استشاري وبذكر رأيهما في محضر التلزم اذا طلبا اثباته

المادة ١٣ - عدلت المادة ٧٢ كما يأتي :

( ان القرارات التي يضعها رئيس البلدية ترسل حالاً بواسطة القائم مقام الى المحافظ الذي يرفعها بدون مهلة الى مدير الداخلية مع ابداء رأيه مفصلاً . وكل قرار منها يشتمل على نظام دائم لا يمكن تنفيذه الا بعد موافقة مدير الداخلية عليه . اما بقية القرارات فيمكن تنفيذها بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ ارسال نسخة عنها الى المحافظ .

( ويحق لمدير الداخلية ان يلقي هذه القرارات او يوقف تنفيذها كما انه يستطيع عند الضرورة ان يأذن في تنفيذها حالاً . على مدير الداخلية ان يت نهائياً ضمن مهلة خمسة ايام في شأن القرارات المعروضة على تصديقه او ان يطلب الايضاحات الاضافية التي يراها مناسبة لانارة وجدانه )

المادة ١٤ - تستبدل في جميع المواد الاخرى كلمات بلدة مستقلة ادارياً . وسنجدق بكلمتي . محافظة وقضاء .

المادة ١٥ - ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة الى ذلك

بيروت في ١٥ ايلول سنة ١٩٣٢

مدير الداخلية

الامضاء : شارل رباس

الامضاء : صبيحي ابو النصر

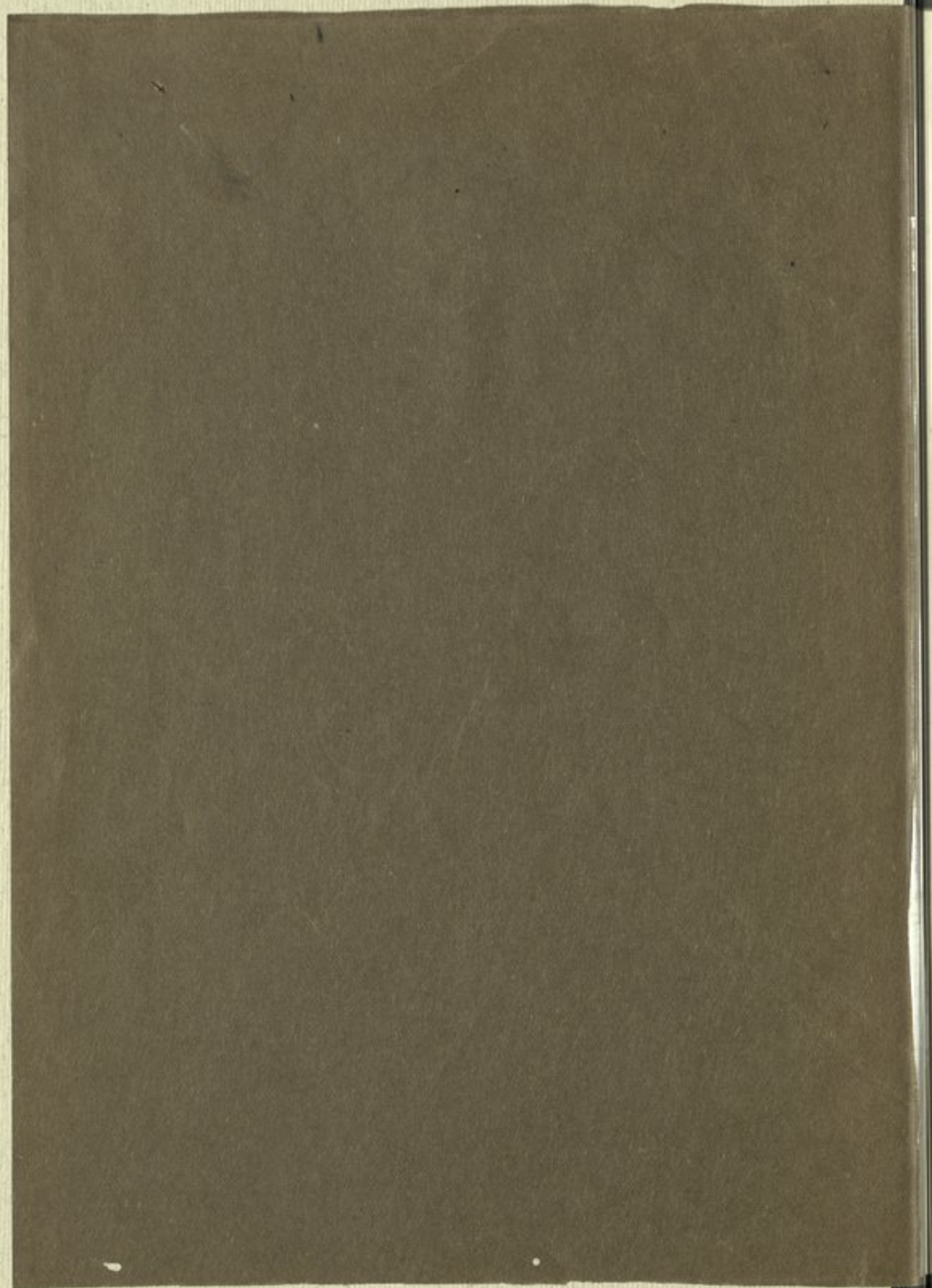
صدق بموجب القرار رقم ١٣٥ ل. ر.

لبنان ٣٢ تاريخ ١٥ ايلول سنة ١٩٣٢

المنسوب العام للمقوض السامي

الامضاء : هبللو









A.U.B. LIBRARY

CA:352.0569:L92mA:c.1

لبنان. قوانين. أنظمة. الخ. مرسوم اشتر  
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



0128-4482

CA:  
 352.0569: L92 mA  
 لبنان - قوانين وانظمة  
 مرسوم اشتر اعلى رقم ٤٢٠ ل. تعديل بعض مواد الخ  
 ١٩٦٥  
 535

CA  
 352.0569  
 L92mA

CA

352.0569

L92 mA

C.I